تعتمد القرية في اقتصادها على زراعة الأشجار المشمرة مثل الزيتون والعنب والخضروات مستفيدة من العيون المتوفرة في القرية لري المزروعات. كما يشكل المغتربون وشباب القرية الذين يعملون في الأعمال الحرة المصدر الثاني لاقتصاد القرية.

وقد تأثر اقتصاد القرية كغيرها من القرى بسبب الإغلاق الذي يفرضه الاحتلال على الأراضي الفلسطينية، ومنع المواطنين من حرية الحركة والعمل خارجها، حيث أن نسبة كبيرة من العمال كانوا يعتمدون على ذلك في كسب عيشهم.

• معدل الدخل الشهري.

أشارت التناتج النهائية للمسح الميدائي إلى أن 80% من السكان يقل دخلهم الشهري عن 2000 شيكات و هم اما عمال أو موظفين في قطاعات السلطة المختلفة، حيث ان 24% من السكان يقل دخلهم الشهري عن 1000 شيكل، و 56% يتراوح بين 1000 إلى 2000 شيكل، في حين لا نتجاوز نسبة السكان الذين يغوق دخلهم 4000 شيكل سوى 8 % من السكان، وهذا يذل على انخفاض مستوى المعيشة في القرية.

• العاملون حسب قطاع العمل.

بينت عينة الدراسة ان قطاعات العمل الخاصة والحكومية التعليمية تستقطب اكبر نسبة من العاملين، إذ يعمل في القطاع الخاص 34% من العاملين في القرية ، ويعمل 30% في القطاع الحكومي والتعليمي، بينما لا نتجاوز نسبة العاملين في القطاع الزراعي سوى 8 % من العاملين بالرغم من ان القرية واقعة أصلا في منطقة زراعية، كما هو موضح في الجدول التالمي.

جدول (35): التوزيع النسبي للعاملين في قرية أم صفا حسب قطاع العمل، 2002.

المجموع	خاص	تجاري	تعليمي	صناعي	زراعي	حكومي	قطاع العمل
40	14	5	9	6	. 3	3	التكرار
100%	34%	13%	22%	15%	8%	8%	النسبة

المصدر: المسح الميداني، 2002.

• العاملون حسب مكان العمل.

تتوفر اكثر من 50% من فرص العمل في رام الله والوصول إلى رام الله يكون بالمواصلات. اما القرية نفسها والقرى المجاورة فتستقطب كل منها 23% فقط.

• الطراز المعماري والتخطيط العمراني.

بلغ عدد المباني في القرية 89 مبنى وعدد الوحدات السكنية 99 وحدة. وتبلغ نسبة الأراضي المبنى عليها